

التأكيد على الوجود المادي للولاية في قوانين متعلقه بالولاية على غرار البلديه صدرت بشكل بشأن الولاية قوانين متباينه بالشكل الذي يتوافق مع النظام السياسي والاقتصادي لكل فتره تسرق المشرع في تعريفه للولاية في نص ماده الاولى الى المقومات التي تؤهلها للقيام بدورها حين وصفها بالجماعات العموميه الاقليميه ذات الشخصيه المعنويه والذمه الماليه المستقله مع تاكيد على ان المشرع هو المختص وحده باستحداثها وانهاء وجودها تطبيقا للنص ماده الثانيه دون ان يغفل على التأكيد على بعدها السياسي الاقتصادي الاجتماعي والثقافي وفقا للنهج الاشتراكي ورد تعريف الولاية في نفس ماده الاولى من القانون المعترفا لها بصفه هيئه الاقليميه مع تمتعها من مقومات الاخرى لاداره المحليه كشخصيه المعنويه وذمه الماليه وضمان غير ان الملاحظه على ان المشرع قد ركزت كذلك على صفاتها المركزيه حين النص في الفقره الثانيه من ماده الاولى على كونها تشكل مقاطعه اداريه للدولة